



السلطات المغربية تطرد المحامية والمراقبة الدولية الإسبانية كريستينا مارتينيز من العيون المحتلة/ الصحراء الغربية.

تقرير لمنظمة عدالة البريطانية  
06 اغسطس 2019



لا تتردد في نشر وتوزيع هذا التقرير.

منظمة عدالة البريطانية، 6 اغسطس 2019  
من اجل العدالة وحقوق الانسان في الصحراء الغربية"  
[www.adalauk.org](http://www.adalauk.org), [info@adalauk.org](mailto:info@adalauk.org), +447506167722

إن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية تبعث على القلق الشديد. يواجه الصحراويون تمييزًا كبيرًا عندما يتعلق الأمر بالتعليم والتوظيف والوصول إلى الخدمة الاجتماعية والمعاملة في كل من النظام الإداري ونظام العدالة (2). ويعاني الشعب الصحراوي من التهميش ، وتزايد البطالة. بسبب تدفق المستوطنين المغاربة ، أصبح الشعب الصحراوي أقلية. وفقًا للمعلومات التي قدمتها الحكومة النرويجية ، يعيش حوالي 3 إلى 400000 مستوطن مغربي في المناطق المغربية الخاضعة للسيطرة في الصحراء الغربية. بسبب سياسة التسوية النشطة ، يزداد عدد المستوطنين بنسبة 3٪ سنويًا. من بين ثلث المستوطنين أفراد عسكريون يغادرون المنطقة في نهاية خدمتهم.

يتعرض المدافعين الصحراويين عن حق تقرير المصير للاضطهاد ويستهدف بشكل منهجي من قبل الشرطة المغربية والقوات العسكرية المغربية. في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية ، تمارس السلطات المغربية السلطة بشكل تعسفي من خلال قوة الشرطة والقوات العسكرية من أجل السيطرة على أنشطة المواطنين ، للحد من حرية الناس. على وجه الخصوص ، من أجل منع المزيد من الدعم لنداء الحق في تقرير المصير.

أعربت لجنة مناهضة التعذيب والمقرر الخاص المعني بالتعذيب والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي عن قلقهم إزاء الاستخدام المنتظم للقوة ضد السكان الصحراويين ، وتسلط الضوء على أن الأشخاص الذين يدافعون عن الحق في تقرير المصير يخضعون لشرطة شاملة العنف والاختطاف والتعذيب ، وتعرض للاعتقال التعسفي والاحتجاز التعسفي

#### الصحراء الغربية

في عام 1963 ، تم إدراج - الصحراء الغربية (الصحراء الإسبانية) كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي من قبل الأمم المتحدة. في عام 1975 ، أصدرت محكمة العدل فتوى خلصت إلى أن (ICJ) الدولية مطالبات السيادة للمغرب وموريتانيا لا أساس لها من الصحة ، وأن شعب الصحراء الغربية يجب أن يمارس حقه في تقرير المصير بدأ الاحتلال المغربي للصحراء الغربية في عام 1975 عندما احتلت مملكة المغرب أجزاء من الصحراء الغربية وضمتها إليها فيما بعد. في نفس اليوم ، دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، في القرار 380 ، المغرب إلى "سحب جميع المشاركين في المسيرة على الفور". (1975) دعا المغرب إلى "إنهاء احتلال الإقليم".

#### الفقرة 64-65 ، (A / HRC / 27/48 / Add.5) تقرير الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ، البعثة إلى المغرب )

"تلقي الفريق العامل شكاوى عديدة تشير إلى وجود نمط من الاستخدام المفرط للقوة في قمع المظاهرات وفي القبض على المتظاهرين أو الأشخاص المشتبه في مشاركتهم في مظاهرات تدعو إلى تقرير المصير للسكان الصحراويين. أثناء نقلهم إلى أو عند وصولهم إلى مركز للشرطة ، يتعرض الأشخاص المعتقلون للضرب والإهانة ويُجبرون على الكشف عن أسماء المحتجين الآخرين. تلقي الفريق العامل معلومات حول التحلي المزعم عن الضحايا في المناطق الريفية بعد الاعتداءات. تشير التقارير إلى أن هذه الممارسات تهدف إلى معاقبة وتخويف المتظاهرين من أجل منع المزيد من الدعم للدعوة إلى الاستقلال. في بعض الأحيان ، تصبح الاحتجاجات عنيفة وقوات الأمن تتعرض للهجوم من قبل المتظاهرين. حتى في تلك المناسبات ، من واجب هيئات إنفاذ القانون ضمان النظام العام دون اللجوء إلى العنف المفرط. تشير مزاعم أخرى إلى أن قوات الشرطة المغربية تدهم المنازل بانتظام من مؤيدي الاستقلال المزعمين أو المعروفين للصحراء الغربية ، وذلك باستخدام الإجراءات التي تشمل ضرب السكان وإساءة معاملتهم".

<sup>2</sup> The Equal Rights Review, Torture and Discrimination in Western Sahara, vol. 4, 80, (2009),

<<http://www.equalrightstrust.org/ertdocumentbank/testimony%20new.pdf> > [5 July 2018]

<sup>3</sup> The Norwegian Country of Origin Information Centre ("Landinfo"), "Activism in Western Sahara" ("Aktivisme i Vest-Sahara). 3 March 2015.

<[https://landinfo.no/asset/3083/1/3083\\_1.pdf](https://landinfo.no/asset/3083/1/3083_1.pdf) > [5 July 2018]

<sup>4</sup> See: Committee against Torture, Consideration of reports submitted by States parties under article 19 of the Convention, concluding observations of the Committee against torture (CAT/C/MAR/CO/4), Report of the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, Juan E. Méndez. Mission to Morocco (A/HRC/22/53/Add 2), Report of the Working Group on Arbitrary Detention. Mission to Morocco (A/HRC/27/28/Add 5)

<https://youtu.be/m7Dswp6ct0M> [https://youtu.be/VcHF-Jx\\_sUQ](https://youtu.be/VcHF-Jx_sUQ) <https://youtu.be/9FdaPELdmV4> <https://youtu.be/HfIHScPjVM>



## منظمة عدالة البريطانية؛ مرة أخرى، يتجنب المغرب المراقبة الدولية في الصحراء الغربية

تم طرد المحامية الإسبانية ، التي جاءت كمراقب دولية، في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية ، من قبل السلطات المغربية بهدف منعها من حضور محاكمة ثمانية من الصحراويين الذين تم اعتقالهم إثر مظاهرة سلمية في 19 يوليو.

وصلت المحامية كريستينا مارتينيز إلى مدينة العيون عاصمة الصحراء الغربية ليلة 6 أغسطس من الدار البيضاء، وعند نقطة تفتيش جوازات السفر، أبلغوا المحامي أنها لا تستطيع الدخول إلى مدينة العيون المحتلة بحجة أنها شخص غير مرغوب فيه، و بعد الاتصال بالفتصلية الإسبانية في الرباط، كان جواب هذه الأخيرة هو انها يجب عليها العودة و ركوب الطائرة التي جاءت على متنها عائدة إلى الدار البيضاء على الفور وان "الفتصلية الإسبانية لم يكن لديها ما تضيف ". تضيف كريستينا لمنظمة عدالة البريطانية

وبمجرد وصولها إلى الدار البيضاء ، احتفظت الشرطة المغربية بجواز سفرها وبطاقات الصعود إلى الطائرة ، وتم اقتيادها إلى غرفة داخل الجناح الدولي من المطار ، التي لا يوجد بها نوافذ ولا تهوية، مع وجود شرطي عند المدخل.

أكدت كريستينا لمنظمة عدالة البريطانية أنها في حوالي الساعة 12 مساءً تمكنت من التحدث مع الفتصلية الإسبانية في الدار البيضاء وأخبرتها بما حدث. لكن كان الجواب هو أن كل شيء كان طبيعياً ، سواء الطرد أو الاحتفاظ بجواز السفر ، لأنهم سيعيدونه إليها ، وأنهم في الفتصلية، لا يمكنهم فعل أي شيء. وهذا تواطئ واضح من السلطات الإسبانية مع المغرب " تضيف كريستينا.

كانت المحامية كريستينا مارتينيز قد زارت الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية ، حيث رافقت بصفتها مراقبة دولية صحراويين كانوا عاندين من زيارة مخيمات اللاجئين في تندوف (الجزائر) ، و حضرت محاكمات ضد معتقلين سياسيين صحراويين في المدن المغربية، مثل كديم ازيك في الرباط ، وطلاب جامعتي مراكش وغيرهم في الدار البيضاء، كما حضرت "في 16 و 23 يوليو / تموز في مراكش محاكمة ، تم تأجيلها، ضد السجين الصحراوي حسين بشير إبراهيم ، طالب قانون سلمته الشرطة الإسبانية إلى السلطات المغربية بعد وصوله إلى جزر الكناري بحثاً عن اللجوء السياسي. منذ مطلع هذا العام ، طردت السلطات المغربية عشرة محامين ومحاميات من إسبانيا سافروا إلى الصحراء الغربية كمراقبين دوليين.

إن قرار طرد المحامية كريستينا من الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية يثير بجدية الشك في أن السلطات لديها ما تخفيه ، وهي محاولة صارخة لمنع التحقيق المشروع في الانتهاكات القانونية على سير المحاكمات ووضع حقوق الإنسان الذي يعيش فيها سكان الصحراء الغربية.

إذ يعتبر المغرب المراقبة الدولية في المحاكمات ورصد انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية تدخلاً في شؤونه الداخلية ، وبالتالي ، فقد اعتمد سياسة مغلقة لأي مراقب أو منظمة دولية غير حكومية ترغب في التحقيق في حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ، وهي بلد لا يملك المغرب السيادة عليه ومصنف كبلد في طور تصفية الاستعمار منه وفقاً للوائح للأمم المتحدة ، بالإضافة إلى إعراف الأمم المتحدة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

تشير "منظمة عدالة البريطانية" إلى أنه من مسؤولية المغرب التي لا مفر منها ضمان الممارسة الحرة للحق في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. وأن الحكومة المغربية ملزمة بشكل أساسي بحماية هذا الحق وتعزيزه ، ومنعه من الطرد أو التهديد أو التقييد أو القمع وحماية حريات وأمن الذين يمارسونه. يمتد هذا الحق ليشمل جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في الصحراء الغربية والمراقبين الدوليين، بغض النظر عن بلدانهم الأصليين.

### معلومات تكميلية:

في صباح يوم 25 يوليو ، تم اعتقال المواطنين الثمانية في أعقاب مظاهرة سلمية في 19 يوليو.

في 19 يوليو ، نظم عدد كبير من الشباب الصحراوي احتفالات بمناسبة انتصار الفريق الجزائري ، والذي أصبح بدوره مظاهرات في أكبر مدن الصحراء الغربية. استمرت المظاهرات في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية حتى ساعات



متأخرة من الليل ، حيث رددوا شعارات تشيد بالشعب الجزائري وانتصاره وشعارات دعماً لحق تقرير المصير ، مطالبين بالعدالة بعد أكثر من 40 عامًا من الاحتلال والقمع المغربي.

أجلت المحكمة الابتدائية للدائرة الجنائية لمحكمة الاستئناف في العيون المحتلة / الصحراء الغربية محاكمة سياسية في 24 يوليو 2019 ضد مجموعة من 8 مدنيين صحراويين حتى 31 يوليو 2019 وبعدها أجلت الى يوم 6 اغسطس الجاري.

أمضت مجموعة المعتقلين ، مع 4 قاصرين ، 48 ساعة في الحجز قبل مثلهم لأول مرة في 21 يوليو 2019 أمام قاضي التحقيق ، الذي قرر تمديد فترة الحراسة النظرية إلى 24 ساعة أخرى وإيداع أعضاء المجموعة رهن الاحتجاز قبل للمحاكمة. حيث قرر القاضي إحالة المواطنين الصحراويين الثمانية في 22 يوليو 2019 إلى السجن المحلي في العيون المحتلة / الصحراء الغربية .



منظمة عدالة البريطانية، 6 اغسطس 2019  
من اجل العدالة وحقوق الانسان في الصحراء الغربية"  
[www.adalauk.org](http://www.adalauk.org), [info@adalauk.org](mailto:info@adalauk.org), +44 7506167722